

نظرة جديدة لأثر للنظام الضريبي على الاتصالات المتنقلة - نظام متوازن لدعم خدمات خلوية بأسعار معقولة، نمو وتطور الاتصالات المتنقلة، عوائد خزينة منتظمة

إن خدمات الاتصالات المتنقلة تربط ٧٠٪ من الشعب الأردني وتعود عليه بمزايا اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. مواصلة الاستثمار في هذا القطاع من قبل مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة أدى إلى تحفيز النمو في تكنولوجيا الجيل الجديد مثل الجيل الثالث (3G) (ومؤخراً الجيل الرابع (4G)) ويمكن الكثير من الأردنيين من التمتع بمزايا التواصل عبر شبكة الإنترنت والحصول على الخدمات الرقمية في أي مكان وزمان.

ويساهم قطاع الاتصالات المتنقلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن وفي النهوض باقتصاد المعرفة. إن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني عموماً يسهم على نحو مباشر وغير مباشر بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل بدوام كامل^١ - فرص العمل التي تعتمد على الاستثمار المستدام من قبل مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة في البنية التحتية للشبكات، وتكنولوجيا الجيل القادم، والخدمات الرقمية.

ويُعد التوسع في خدمات الاتصالات المتنقلة في الأردن - بما في ذلك التوسع في خدمات النطاق العريض للاتصالات المتنقلة - هو السبيل الأمثل لتحقيق أهداف الحكومة في تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. إن خدمات الاتصالات المتنقلة تخضع لضرائب تفوق معدلات ما يُفرض على السلع والخدمات الأخرى من ضرائب، ومنها الضريبة الخاصة بـ ٢٤٪، مما يُشكل عائقاً يحول دون الإقبال على الاتصالات المتنقلة ويعرقل النمو في هذا القطاع.



١. إحصائيات عام ٢٠١٣ لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وطول وخدمات تكنولوجيا المعلومات الصادرة عن جمعية إنتاج ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية.



إن مستوى الضرائب المفروضة على مستهلكي خدمات الاتصالات المتنقلة ومشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة في الأردن يُعتبر من أعلى المستويات الضريبية في العالم كله. ينبغي أن تقوم الحكومة الأردنية بدعم النمو والاستثمار في قطاع الاتصالات الأردني والذي من شأنه المساهمة الحقيقية في الوصول إلى اقتصاد المعرفة الأردني بتطبيق سياسات داعمة تساعد على النمو والاستثمار فيه وسد الفجوة الرقمية التي يشهدها الأردن.

قامت شركة ديلويت (Deloitte) حديثاً بإجراء دراسة لاتحاد جي اس ام آيه (GSMA) فيما يخص الضرائب المفروضة على قطاع الاتصالات المتنقلة في الأردن. وتناولت هذه الدراسة تقييم التأثير الاقتصادي لضرائب قطاع الاتصالات المتنقلة وتحديد أولويات تعديل السياسات وتحديد حجم المزايا الاجتماعية والاقتصادية والمالية المترتبة على إعادة التوازن إلى الرسوم والضرائب المفروضة على قطاع الاتصالات المتنقلة في الأردن.

أهم النتائج

تشكل الرسوم والضرائب التي يدفعها مشغلو خدمات الاتصالات المتنقلة ومستخدمو هذه الخدمات في الأردن أكثر من 50% من إجمالي إيرادات السوق.

إن نسبة التكلفة المترتبة على امتلاك الهاتف المحمول واستخدامه في الأردن - والتي تخضع للضرائب - هي ثاني أعلى نسبة على مستوى العالم، وفقاً لدراسة حديثة أجراها اتحاد جي اس ام آيه وشركة ديلويت (Deloitte). تشكل ضريبة القيمة المضافة مع الضريبة الخاصة نسبة 43,8% من سعر التجزئة النهائي لاستخدام الهاتف المحمول في الأردن. إن الضرائب الباهظة المفروضة على استهلاك الاتصالات المتنقلة أثرت سلباً على إيرادات مشغلي الاتصالات المتنقلة والذي هو في حد ذاته يخضع إلى 10% من المشاركة في العوائد.

وبالإضافة إلى المدفوعات المتكررة، بلغت القيمة الإجمالية لرخص تخصيص الطيف الترددي وتجديده في الأردن في عام 2014 فقط 40 مليون دولار أمريكي تقريباً.

ومن قبلها مدفوعات المزايدات بقيمة 210 مليون دولار أمريكي في الاعوام عام 2009، 2011، 2012 للحصول على رخص الجيل الثالث وبعدها مبلغ 300 مليون دولار أمريكي للجيل الرابع في عام 2010.

إن إعادة التوازن إلى الضرائب المفروضة على الاتصالات المتنقلة من شأنه أن تدعم أهداف الحكومة الأردنية بزيادة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاستثمار والنمو الاقتصادي في هذا القطاع، وهذا من شأنه أن يمكّن يدعم الحكومة من تحصيل العائدات الضريبية على المدى المتوسط، ويعزز القاعدة الضريبية إلى حد كبير على المدى البعيد. وخصوصاً:

وأن إلغاء الضريبة الخاصة المفروضة على النطاق العريض للاتصالات المتنقلة يمكنه أن يوفر مزيداً من الحوافز لزيادة الإقبال على الإنترنت المحمول، ومن المحتمل أن يؤدي إلى تمكين 400,000 مشترك إضافي من استخدام خدمات النطاق العريض للاتصالات المتنقلة في الأردن في عام 2020. وخلال الفترة من 2010 إلى 2020، قد يزيد عدد مستخدمي النطاق العريض للاتصالات المتنقلة 2 مليون مشترك إضافي، ويُمكن أن تؤدي هذه الزيادة في نسبة انتشار الاتصالات المتنقلة إلى توفير 2,000 فرصة عمل جديدة والمساهمة بـ 310 مليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. أي أنها تعادل زيادة تراكمية على مدى هذه الفترة بأكثر من 1,2 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي و 7,000 فرصة عمل إضافية. ونتيجة لذلك، تستطيع الحكومة الأردنية تحقيق تعادلية الإيرادات في غضون ثلاث سنوات وتوفير إيرادات إضافية تقدر بحوالي 40 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

• إن تخفيض الضرائب المفروضة على مستهلكي خدمات الاتصالات المتنقلة يعزز وجودها بأسعار معقولة ويعزز من استخدامها ويزيد إيراداتها؛ وهذا يؤدي بدوره إلى تمكين مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة من إنجاز الاستثمارات المطلوبة للتوسع في البنية التحتية لشبكات النطاق العريض للاتصالات المتنقلة.

• وإن تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على خدمات الاتصالات المتنقلة إلى 12% يمكنه أن يؤدي إلى زيادة عدد مستخدمي الخدمات المتنقلة 570,000 إضافي حتى عام 2020. وقد يؤدي التأثير التراكمي للتعديلات الضريبية إلى 3 مليون مشترك إضافي خلال الفترة من عام 2010 إلى 2020. ويترتب على هذا النمو آثار غير مباشرة قد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 610 مليون دولار أمريكي في عام 2020 وأكثر من 2,6 مليار تراكمياً خلال هذه الفترة. مع توفير حوالي 5,000 فرصة عمل في عام 2020 و 17,000 تراكمياً. ونتيجة لذلك، تستطيع الحكومة الأردنية تحقيق تعادلية الإيرادات في غضون ثلاث سنوات والحصول على إيرادات إضافية تقدر بحوالي 100 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

٢. اتحاد جي اس ام آيه / ديلويت (2010). «الاجتراء الرقمي وضرائب قطاع الاتصالات المتنقلة في الأردن».
٣. اتحاد جي اس ام آيه / ديلويت (2010). «الاجتراء الرقمي وضرائب قطاع الاتصالات المتنقلة».